مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

الطرق والمناطق الآمنة في غزة... مصائد المجاعة والموت

مركز الميزان لحقوق الإنسان

مايو 2024

مقدمة:

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي هجومها العسكري واسع النطاق على قطاع غزة لليوم **(228)** على التوالي، في إطار ممارستها لجريمة الإبادة الجماعية التي استخدمت خلالها كافة الوسائل والإجراءات التي من شأنها إلحاق الضرر الواسع بالمدنيين والأعيان المدنية، وخلقت أزمة إنسانية غير مسبوقة، وبشكل ممنهج دمرت البنى التحتية واستهدفت المنشآت الصحية والمدارس ودور العبادة ومصادر الغذاء والمياه والكهرباء، ومنعت دخول المساعدات، كما وارتكبت المذابح بحق أسر بأكملها في أماكن سكناهم، ولاحقتهم في أماكن النزوح وخلال محاولتهم الحصول على المساعدات، ونصبت لهم المصائد عند عودتهم لأماكن سكناهم بعد انسحابها منها، كما تكررت عمليات الاجتياح قوات الاحتلال لمناطق مختلفة من القطاع تسبب في وقوع قتلى ومصابين في صفوف المدنيين، كما واعتقلت تلك القوات من لم يتمكن من الفرار.

بالإضافة إلى أوامر التهجير والإخلاء واسعة النطاق التي أدت إلى نزوح ما يزيد عن (75%) من سكان القطاع، إلى مناطق صنفتها قوات الاحتلال بأنها مناطق آمنة، إلا أن قوات الاحتلال واصلت استهدافهم في أماكن نزوحهم، وعلاوة على ذلك وضعتهم في ظروف غير إنسانية دون توفر أدنى مقومات الحياة، مع انعدام توافر المياه الصالحة للشرب والغذاء والرعاية الصحية، كما وواصلت عرقلة دخول المساعدات الإنسانية. وبحسب الأمم المتحدة، فإن 1.7 مليون شخص في قطاع غزة نزحوا داخلياً غالبيتهم من النساء والأطفال لا يحصلون على ما يكفي من الماء والغذاء والوقود والدواء، والغذاء بات نادراً والمجاعة أصبحت واقعاً، في حين يواجه 1.1 مليون فلسطيني في قطاع غزة انعدام الأمن الغذائي الكارثي[1].

وبحسب وزارة الصحة الفلسطينية، فقد أسفر العدوان الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر/ تشرين أول الماضي، حتى الآن عن مقتل ما يزيد عن (35) ألف فلسطيني/ة من بينهم أكثر من (15) ألف طفل، وحوالي (10) آلاف سيدة، وإصابة أكثر من (79) ألف آخرين، (72 %) من الضحايا من النساء والأطفال. وسجلت وفاة (31) حالة نتيجة سوء التغذية والجفاف منذ فبراير الماضي، في محافظتي غزة وشمال غزة لم تتعد اعمار غالبيتهم 12 شهر، وسجل (10) آلاف مفقود، و(17) ألف طفل يعيشون بدون والديهم.
كما قتلت قوات الاحتلال (493) من الكوادر الصحية، وجرحت أكثر من (600) آخرين، كما سجل استشهاد (69) من العاملين في طواقم الدفاع المدني، وأخرجت (32) مستشفى و(53) مركز صحي عن الخدمة، ودمرت (126) سيارة إسعاف. في حين دمرت أكثر من (60%) من المباني السكنية و(90%) من المدارس بين كلي وجزئي، ودمرت (277) مسجداً، و(3) كنائس.

ولا يقتصر الأمر على استهداف النازحين في المناطق التي هجروا إليها، بل عمدت قوات الاحتلال على استهداف مزودي المساعدات والخدمات من العاملين في الهيئات المحلية والدولية، مثل العاملين في الطواقم الطبية، وموظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وكان آخرها استهداف طاقم المطبخ المركزي العالمي.

ومع استمرار العدوان وحرب الإبادة الجماعية ونزوح أكثر من مليون فلسطيني إلى محافظة رفح، بدأت قوات الاحتلال في اجتياحها للمناطق الشرقية في رفح جنوب قطاع غزة وكثفت من غاراتها وهجماتها الجوية وقصفها المدفعي على معظم أحياء المدينة ومخيماتها، كما وأنها سيطرت على معبر رفح على الحدود الفلسطينية المصرية، ، ما ينذر بارتكاب مجازر غير مسبوقة كما وأنه ينذر بكارثة إنسانية محققة، والقضاء على آخر ملجأ

[1] https://www.unrwa.org/ar/resources/reports/تقرير-الأونروا-رقم-99-حول-الوضع-في-قطاع-غزة-والضفة-الغربية،-التي-تشمل-القدس?__cf_chl_tk=29HPWHY8s1GlIDNs197uHHQAjqOPsOrJL6DHWHvQ2QE-1714478316-0.0.1.1-2538

للنازحين، حيث غادر المدينة مئات الآلاف من النازحين إلى مناطق خان يونس، والمحافظة الوسطى، حيث يعانون أوضاعاً إنسانية بالغة الصعوبة.

يتضح من خلال سلوك قوات الاحتلال وحجم المجازر والجرائم التي تواصل ارتكابها، واستهدافها المنظم للبنى التحتية وتدمير الأحياء السكنية واستهدافها القطاع الصحي والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات ومهاجمة منتظريها من الجوعى، بأنها تحاول القضاء على كل سبل الحياة في المناطق التي تجتاحها لتجعل عودة سكانها إليها أمراً مستحيلاً. كما أن الإجراءات وأوامر التهجير والمناطق الإنسانية التي ادعت قوات الاحتلال الإسرائيلي بأنها آمنة ما هي إلا وسيلة للعقاب الجماعي وإيقاع الناس في مصائد هدفها إيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوف المدنيين، وتكريساً لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

استغلال قوات الاحتلال الإجراءات والمناطق الإنسانية لتكريس جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

منذ بدء العدوان على قطاع غزة، في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي أوامر التهجير الجماعي القسري ضد السكان المدنيين في قطاع غزة، وأجبرت معظم السكان على النزوح داخلياً نتيجة التهديد والقصف الشديد والاستخدام المفرط للقوة والاستهداف الواسع للمدنيين. حاولت سلطات الاحتلال تضليل الرأي العام والتلاعب بالقانون الدولي الإنساني والادعاء بأن أوامر الإخلاء والتهجير تهدف إلى حماية المدنيين في المناطق التي تشهد عمليات عسكرية، واستخدمت وسائل تحذير مختلفة، من بينها إلقاء المنشورات أو من خلال ما يتم نشره عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي من تحذيرات، ومن خلال اختراق محطات الإذاعات المحلية، وإرسال رسائل بشكل واسع إلى هواتف السكان، كل ذلك كان تحت القصف العنيف والمكثف على مجمل مناطق القطاع، وبالأخص في محافظة غزة وشمال غزة. في معظم هذه الرسائل التحذيرية لم تعط قوات الاحتلال الوقت الكافي للسكان للخروج من منازلهم، ولم توضح الأماكن التي ينبغي على السكان الانتقال إليها، سوى أنها تأمرهم بالتوجه جنوب وادي غزة، وإلى مواصي خان يونس ورفح، وهي المناطق الغربية من المحافظتين، واستخدمت وسائل تحذير غير متاحة لجميع السكان، لا سيما بعد قطع التيار الكهربائي واستهداف شبكات الاتصال، والانترنت، وتدمير الشوارع، والطرقات.

يحظر البرتوكول الثاني الملحق لاتفاقية جنيف الرابعة الترحيل القسري للمدنيين، إذ لا يجوز الأمر بترحيلهم إلا بصفة استثنائية، إذا تطلبت ذلك دواعي الأمن أو أسباب عسكرية مُلحة. وفي هذه الحالة، "يجب اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لاستقبال السكان المدنيين في ظروف مُرضية من حيث المأوى والأوضاع الصحية الوقائية والعلاجية والسلامة والتغذية" (المادة 17). ومن المفهوم ضمناً من الطابع الاستثنائي للترحيل أن هذا التدبير لا يجوز إلا أن يكون مؤقتاً حتى وإن لم ينص هذا الحكم على ذلك صراحة.

كما استهدفت قوات الاحتلال النازحين خلال مغادرتهم منازلهم ومحاولتهم الوصول إلى المناطق الإنسانية التي ادعت قوات الاحتلال بأنها آمنة، وفي المناطق التي أمروا بالتوجه إليها، الأمر الذي زاد من حالة الارتباك لدى النازحين وأصبحوا غير قادرين على تحديد مكان الهروب من عمليات القتل والاستهداف. وتعمدت قوات الاحتلال اختيار مساحة جغرافية ضيقة في قطاع غزة وأعلنت بأنها مناطق إنسانية آمنة (مواصي خان يونس، ورفح) وهي مناطق تفتقر للحد الأدنى من الخدمات ومن مقومات الحياة، ما شكل خطراً حقيقياً على حياة النازحين، وفاقم من معاناتهم وجعلهم يعيشون في ظروف غير إنسانية لا سيما للأطفال وكبار السن والمرضى.

تهجير قسري تحت القتل والترهيب إلى مناطق التجويع والعقاب الجماعي

يفرض القانون الدولي الإنساني على القوات المتحاربة شروطا لحماية المدنيين والمرافق المدنية، وعدم تعريضهم للأذى وتجنب الأضرار الناجمة عن العمليات المسلحة. كما أن أوامر التهجير وإخلاء المناطق تتطلب أيضاً إجراءات إنسانية وشروطاً لضمان فعاليتها وحماية حقوق الإنسان وتقليل الأضرار المدنية[2]، وعلى عكس ذلك، فإن إجراءات وأوامر الإخلاء، وظروف تهجير السكان والمناطق التي نزحوا إليها في قطاع غزة، جميعها كان الهدف منها إيقاع أكبر قدر من الأذى للمدنيين ووضعهم في ظروف لا إنسانية ضمن حرب الإبادة الجماعية التي تواصلها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وفي إطار العقاب الجماعي الذي مارسته تلك القوات، وهو ما صرح به مرارا العديد من القادة السياسيين والعسكرين الإسرائيليين منذ بدء العدوان على قطاع غزة. وهذا ما تؤكده جرائم قوات الاحتلال المتواصلة ضد المدنيين في قطاع غزة خلال وبعد تهجير المدنيين ونقلهم إلى مناطق غير مؤهلة إنسانياً وتعريض حياتهم للخطر والمعاناة.[3]

أدت الهجمات العسكرية واسعة النطاق واستهداف المدنيين والأعيان المدنية بشكل غير مسبوق، واستخدام أسلحة وقنابل ذات أثر تدميري هائل، وتدمير المنازل السكنية فوق رؤوس ساكنيها، إلى انعدام الأمن الشخصي لجميع سكان قطاع غزة، لا سيما سكان المناطق التي أجبرت على التهجير والإخلاء باستخدام وسائل ورسائل الهدف منها ليس فقط التحذير بل الترهيب والتهديد، بالتزامن مع قصف واستهداف لتلك المناطق لدفع السكان إلى الهروب من منازلهم دون أي تخطيط وعدم إعطائهم الوقت الكافي لاصطحاب القليل من احتياجاتهم الأساسية من غذاء وملابس وغيرها من الاحتياجات الخاصة بالنساء والأطفال والمرضى.

إفادة ر. ع، تبلغ من العمر (25 عاماً)، متزوجة وعائلتها مكونة من (3) أفراد بينهم طفل وتسكن قرب محلات المزنر في حي النصر في مدينة غزة:

منذ بداية العدوان انتقلت إلى منزل عائلتي في حي النصر بمدينة غزة رفقة زوجي وابنتي رنا وعمرها ثلاثة أشهر، وخلال وخلال فترة إقامتنا التي استمرت لحوالي أسبوع، تعرضت عدة منازل إلى القصف وكان بعضها يبعد حوالي حوالي20 متراً عن منزل والدي،... ولجأ إلينا عدد من الأسر من الأقارب ممن تضررت منازلهم بسبب القصف وأصبح منزل والدي مكتظاً بالنازحين، وكانت تمر علينا أوقات لا يتوقففيها القصف لساعات طويلة وكنا نشعر بالخوف الشديد، خاصة الأطفال الذين لم يكن يستطيعوا النور من شدة صوت الانفجارات، وبعد حوالي شهر من بدء العدوان، تلقى والدي اتصالاً من شخص عرف عن نفسه بأنه من الجيش الإسرائيلي، وأمره بإخلاء المنزل والتوجه لجنوب وادي غزة، ومن خوفنا خصوصاً مع اقتراب صوت القصف وإطلاق النار المتواصل، قررنا المغادرة، وتوجهنا إلى مستشفى الرنتيسي التخصصي للأطفال، ولم نأخذ معنا سوى شنطة اليد وأنبوبة غاز، وكان المستشفى ممتلئ بالنازحين، وبسبب شدة القصف اليذ اقترب من المستشفى قررنا التوجه للجنوب، واستخدمنا سيارة والدي من نوع توسان، وكنا(10) أفراد بداخلها... توجهنا إلى شارع الرشيد، وطوال الطريق كنا نشاهد دمار في الشوارع وجثث ملقاة على الأرض،... ووصلنا إلى منزل ابن عمتي مؤمن الرفاعي في مدينة حمد في مدينة خان يونس، ومكثنا عندهم لحوالي أسبوعين، وكنا حوالي (35) شخص، ولضيق المكان وشح المياه ذهبنا إلى مدرسة ياسر النمروطي في مدينة حمد، كنا ننام في الغرفة حوالي (50) من السيدات والأطفال وبدون فراش، والرجال كانوا يبقون في ساحات المدرسة، في غياب للخصوصية والحرية الشخصية، كانت تمر علينا أيام لا يتوفر فيها طعام ومياه ونبقى جوعى وعطشى، ولعدم توفر غاز وكهرباء، كنا نطهي الطعام على الحطب وكنا نشتريه بثمن غالي وكنا نشعر بصعوبة في التنفس عند الطهي، وفي بعض الأحيان نصاب ببعض الحروق، وكنا نصطف على الحمامات ونحاول الذهاب فجرا بسبب ازدحامها، ونتيجة استهداف أبراج حمد في بداية

[2] المادة 17 من الاتفاقية الرابعة لجنيف لعام 1949: تنص هذه المادة على أنه يجب على الأطراف المتحاربة توفير المساعدة الإنسانية اللازمة للمدنيين المتأثرين بالنزاعات، بما في ذلك إجلاءهم إلى مناطق آمنة.

[3] https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20231228-app-01-00-en.pdf#page=72

شهر ديسمبر 2023، ونتيجة القصف الشديد الذي ترافق مع أوامر الاحتلال في اخلاء خانيونس، قررنا التوجه نحو رفح، ووصلنا لميدان النجمة في مخيم الشابورة في المدينة، ونحن لا نعلم أين سنبات، وذهب والدي رفقة زوجي وأشقائي للبحث عن مكان، وبعد ساعتين توجهنا إلى منزل يعود لعائلة الهوبي داخل المخيم، وكنا في المنزل خمسة عائلات من بينهم عائلة صاحب المنزل وعائلة عمتي من عائلة السوسي، وبقينا لحوالي أسبوع تقريباً، وعند حوالي الساعة 17:30 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2023/12/06، كنت أجلس مع عائلتي في غرفة وكنا نشرب القهوة، وأُغفت من النوم وأنا على سرير في مستشفى ووالدي بجانبي وكان مستيقظاً، فسألته مباشرة إنقصفنا، فأجابني نعم وابنتك بخير، وسألته عن بقية عائلتنا، فأبلغني باستشهاد والدتي انتصار عمر علوش، وإصابة عدد من أشقائي وشقيقاتي، وشاهدت قدمي اليسرى وأجزاء من جسدي مغطاة بالقماش الطبي، وعلمت أن أصبعين من قدمي اليسرى قد بترى، وبقيت في مستشفى غزة الأوروبي في غرفة بقسم الأطفال لعدم توفر أسرة بسبب الأعداد الكبيرة من الجرحى فيه، وكانت الشظايا في جميع أنحاء جسدي، وفي صباح يوم الأربعاء الموافق 2023/12/13، نقلت بواسطة سيارة الإسعاف إلى معبر رفح للعلاج في مصر، ووصلت إلى مستشفى العريش في مصر، وخضعت لعدة عمليات جراحية، وتاريخ 2023/12/30 وصلت شقيقتي ريم تبلغ من العمر (16 عاماً) والمصابة بكعب القدم اليسرى ترافقها أختي لينا (27 عاماً)، وهي كذلك مصابة بشظايا في ساقيها، في حين علمت أنهم بتروا ساق شقيقتي الثالثة لما وعمرها (21 عاماً) في غزة.

نستعرض فيما يلي الإجراءات والتدابير التي نص عليها القانون الدولي الإنساني لإجلاء المدنيين إلى المناطق الإنسانية دون تعريضهم للخطر مقارنة بسلوك قوات الاحتلال خلال عدونها المستمر على قطاع غزة:

تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي تهجير معظم سكان قطاع غزة دون تنظيم وتنسيق لعمليات الإجلاء بشكل يضمن سلامتهم ودون إيجاد أماكن آمنة ومهيأة لاستقبالهم، وبدون حتى إشعار الأطراف المعنية كالمنظمات الإنسانية والأمم المتحدة، من بينها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي تقدم خدمات إغاثية لملايين اللاجئين/ات الفلسطينيين/ات في مراكز عملياتها في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الشتات.

وتقدم الأونروا في قطاع غزة خدماتها لنحو 70٪ من السكان، وهم من اللاجئات واللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم عام 1948. ومع استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، باتت الأونروا المعيل الرئيس الذي يقدم خدمات إغاثية لكافة سكان القطاع البالغ تعدادهم نحو 2.3 مليون نسمة، والذين تحول أكثر من 75٪ منهم إلى نازحين/ات.

وهذا ما يؤكده البيان الصادر عن رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: رؤساء الهيئات المعنية بالشؤون الإنسانية الصادر بتاريخ 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، والذي عبر من خلاله القادة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، "عدم مشاركتهم في إقامة أي "مناطق آمنة" يجري إنشاؤها في غزة ودون موافقة الأطراف كافة، ما لم تهيأ الشروط الأساسية لضمان الأمان وغيره من الاحتياجات الضرورية واعتماد آلية للإشراف على تنفيذها"[4].

وأكد البيان "بأنه في ظل الظروف السائدة، تنطوي المقترحات التي ترمي إلى إقامة "مناطق آمنة" على خطر إلحاق الأذى بالمدنيين، بما يشمله ذلك من وقوع خسائر كبيرة في الأرواح، ويجب رفضها. ودون إتاحة الظروف المناسبة، يمكن أن يثير تجميع المدنيين في هذه المناطق في سياق الأعمال القتالية الدائرة خطر تعرضهم للهجوم وإيقاع المزيد من الأذى بهم. فلا "منطقة آمنة" تحظى بالأمان حقاً عندما يجري الإعلان عنها من جانب واحد أو تفرض من خلال وجود القوات المسلحة".

ووفق البيان "فقد تسببت الأعمال القتالية الضارية وتدمير البنية التحتية المدنية على نطاق واسع في التهجير الجماعي الذي طال المدنيين. فنحو 1.6 مليون شخص وقت صدور البيان مهجرون في غزة. وينبغي أن يتمكن السكان المدنيون في غزة من الحصول على الضروريات الأساسية التي تبقيهم على قيد الحياة، بما فيها الغذاء والمياه والمأوى والنظافة الصحية، والصحة، والمساعدات، والأمان.

[4] https://www.who.int/ar/news/item/18-07-1445-statement-by-principals-of-the-inter-agency-standing-committee--we-cannot-abandon-the-people-of-gaza

وينبغي أن تمتلك المنظمات الإنسانية القدرة على الحصول على الوقود بكميات كافية لإيصال المعونات وتقديم الخدمات الأساسية، ويتعين ضمان حرية العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية في الحركة التي لا يستغنون عنها لتنفيذ مهامهم الخاضعة للمقتضيات التي يقررها القانون الدول الإنساني".[5]

لم تكتفي قوات الاحتلال الإسرائيلي بعدم التنسيق وتسهيل عمل المنظمات الإنسانية ومن بينها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، بل إنها استهدفتها بشكل مباشر بالقصف وتدمير مراكزها وطواقمها العاملة في الميدان، تزامن ذلك مع شن حملة من قبل القادة السياسيين والعسكرين الإسرائيليين ضد وكالة الأونروا ووجهت لها اتهامات لتشويه صورتها وعرقلة عملها، حيث أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) أن الهجوم العسكري الإسرائيلي أسفر عن قتل أكثر من (189) من موظفيها وموظفاتها منذ بدء العدوان، إلى جانب تضرر أكثر من (171) منشأة تحت علم الأمم المتحدة، وبعضها دمر بالكامل[6]، وجرى الابلاغ عن (375) حادث اثرت على مباني الأونروا وعلى الأشخاص الموجودين داخلها منذ بداية الحرب (بعضها شهد حوادث متعددة أثرت على نفس الموقع)، بما في ذلك ما لا يقل عن (51) حادثة استخدام عسكري و/أو تدخل في منشآت الأونروا، من بينها العديد من المدارس، كما أكدت قتل أكثر من (430) نازح/ة أثناء سعيهم للحصول على الأمان تحت علم الأمم المتحدة، وأصيب (1,442) آخرين على الأقل منذ بداية الحرب، فيما اعتقل العشرات من موظفي الأونروا، وتعرض العديد منهم لسوء المعاملة أثناء الاستجواب في مراكز الاعتقال الإسرائيلية[7].

فيما يلي بعض الحقائق حول استهداف المنظمات الدولية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا

- 13 مايو/آيار 2024 قتل موظف وأصيب موظف فلسطيني قرب معبر رفح أطلق جنود الاحتلال الرصاص، يوم الاثنين الموافق 2024/05/13 تجاه سيارة تابعة للأمم المتحدة قرب معبر رفح، وأذان الأمين العام الأمين العام يبدي حزنه البالغ لمصرع موظف في إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وإصابة آخر عندما ضُربت سيارة تابعة للأمم المتحدة، أثناء توجهها إلى المستشفى الأوروبي في رفح جنوب قطاع غزة[8]
- 12 مارس/أذار 2024 قتل (8) بينهم (2) من موظفي الأونروا وجرح 22 آخرون بينهم (10) من موظفين الأونروا عندما قصفت القوات الإسرائيلية مركزا لتوزيع الأغذية في الجزء الشرقي من رفح في جنوب قطاع غزة، وقال المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني: "إن هجوم اليوم على أحد مراكز التوزيع القليلة المتبقية التابعة للأونروا في قطاع غزة يأتي في الوقت الذي تنفد فيه الإمدادات الغذائية، وينتشر الجوع على نطاق واسع، وفي بعض المناطق، يتحول الأمر إلى مجاعة. كل يوم، نشارك إحداثيات جميع منشآتنا في كافة أنحاء قطاع غزة مع أطراف النزاع. وقد تلقى الجيش الإسرائيلي الإحداثيات بما في ذلك إحداثيات هذه المنشأة
- 1 أبريل/نيسان 2024، قتل سبعة من موظفي المطبخ المركزي العالمي في غارات جوية إسرائيلية متعددة أثناء تنقلهم في قافلة في دير البلح (المناطق الوسطى) بعد إبلاغ الجيش الإسرائيلي بتحركهم حسبما أفادت التقارير.

[5] https://www.ochaopt.org/ar/content/statement-principals-inter-agency-standing-committee-humanitarian-chiefs-will-not-take-part-unilateral

[6] https://www.unrwa.org/ar/resources/reports/تقرير-الأونروا-رقم-107-حول-الوضع-في-قطاع-غزة-والضفة-الغربية،-التي-تشمل-القدس

[7] https://www.unrwa.org/ar/resources/reports/تقرير-الأونروا-رقم-99-حول-الوضع-في-قطاع-غزة-والضفة-الغربية،-التي-تشمل-القدس?__cf_chl_tk=29HPWHY8s1GllDNs197uHHQAjqOPsOrJL6DHWHvQ2QE-1714478316-0.0.1.1-2538

[8] https://x.com/UNNewsArabic/status/1790056350405263697

- في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على قافلة المطبخ المركزي العالمي، أكد كل من المطبخ المركزي ومنظمة المعونة الأمريكية للاجئين في الشرق الأدنى، أنهما سيوقفان عملياتهما بسبب مخاوف تتعلق بسلامة وأمن الموظفين[9]. وبالمثل، أكد المتحدث باسم الأمين العام أن الأمم المتحدة قررت تعليق تحركاتها الليلية في غزة لمدة 48 ساعة على الأقل بسبب المخاوف الأمنية، والتي "تؤثر على موظفينا على الأرض والسكان المدنيين الذين نحاول مساعدتهم".
- حتى 20 مايو 2024، ارتفع العدد الإجمالي للعاملين في الأونروا الذين قتلوا منذ بدء العدوان الاسرائيلي إلى 190 عاملاً، بالإضافة إلى مقتل موظف أممي دولي نتيجة استهداف سيارته التابعة للأمم المتحدة أثناء توجهه إلى المستشفى الأوروبي.
- حتى 20 مايو 2024، نزح ما يصل إلى 1,7 مليون شخص (أو أكثر من 75 بالمئة من السكان) في مختلف أنحاء قطاع غزة، بعضهم عدة مرات. ويتم إجبار العائلات على الانتقال بشكل متكرر بحثاً عن الأمان. وفي أعقاب القصف الإسرائيلي المكثف لا سيما في خان يونس والمناطق الوسطى، انتقل عدد كبير من النازحين مرة أخرى إلى رفح في الجنوب، وبعد بدء هجوم قوات الاحتلال على رفح لا سيما غلى المناطق الشرقية وسيطرتها على معبر رفح البري، نشهد هذه الأيام حركة نزوح كبيرة باتجاه خان يونس والمحافظة الوسطى، حيث تقدر الأمم المتحدة أعداد النازحين من رفح مؤخراً بـــ 810 ألف.[10]
- تم الإبلاغ عن (375) حادثة أثرت على مباني الأونروا وعلى الأشخاص الموجودين داخلها منذ بدء الحرب (بعضها شهد حوادث متعددة أثرت على نفس الموقع)، وقد تأثرت (171) منشأة مختلفة تابعة للأونروا جراء تلك الحوادث. [11]
- تقدر الأونروا أنه بالإجمال، قتل ما لا يقل عن (430) نازحين يلتجئون في ملاجئ الأونروا وأصيب (1,442) آخرين على الأقل منذ بدء الحرب. ولا تزال الأونروا تتحقق من عدد الإصابات التي وقعت بسبب الحوادث التي أثرت على مرافقها، وتشير إلى أن هذه الأرقام لا تشمل بعض الإصابات التي تم الإبلاغ عنها حيث لم يتسن تحديد عدد الإصابات.[12]

تأمين الممرات الآمنة: أعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلي في بعض التحذيرات عن توفير ممرات إنسانية إلى المناطق التي ادعت أنها مناطق آمنة، ولكنها جعلتها كمصائد استهدفت خلالها المدنيين بالقصف وإطلاق النار أثناء مرورهم، ما أسفر عن مقتل وإصابة المئات منهم، وأدى إلى حالة من الارتباك الشديد بين صفوف المدنيين ووضعهم أمام خيارات جميعها محاطة بالخطر والاستهداف. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك، المذبحة التي ارتكبها جيش الاحتلال في شارع الرشيد المحاذي لشاطئ بحر مدينة غزة بحق النازحين أثناء نزوحهم من مناطق الشمال إلى جنوب قطاع غزة في الفترة ما بين 6-3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، والتي راح ضحيتها أكثر من 24 نازحاً بالإضافة إلى عشرات الإصابات. [13]

توفير وسائل النقل: منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فرضت قوات الاحتلال حصاراً شاملاً ومشدداً على قطاع غزة، واستهدفت الشوارع والطرقات والبنية التحتية، الأمر الذي أدى إلى توقف معظم وسائل النقل والمواصلات، ونظراً لعدم إعطاء الوقت الكافي للمدنيين للنزوح من مناطق سكنهم، أجبر النازحون على السير على الأقدام لعدة كيلومترات في ظروف محاطة بالتهديد

[9] https://mezan.org/ar/post/46410

[10] https://x.com/UNRWAarabic/status/1792458455971999909

[11] https://www.unrwa.org/ar/resources/reports/تقرير-الأونروا-رقم-107-حول-الوضع-في-قطاع-غزة-والضفة-الغربية،-التي-تشمل-القدس

[12] المصدر السابق

[13] https://x.com/salama1977/status/1720419029439885647

والمخاطر، ولم تراعي قوات الاحتلال المرضى وكبار السن والأطفال، الذين كانوا بحاجة لأمس المساعدة للخروج من المناطق التي أمروا بإخلائها، ووفق الإفادات التي جمعها المركز من عدد من الناجين الذين أجبروا على النزوح من مناطق سكنهم إلى جنوب قطاع غزة، فإن قوات الاحتلال تعمدت استهدافهم أثناء نزوحهم، ودمرت الشوارع والطرقات لتحول دون استخدام أي وسائل نقل للتحرك والخروج من المناطق المهددة والخطرة، وذلك بالرغم من ندرة وسائل النقل لعدم توفر الوقود ونتيجة الحصار المستمر، حتى العربات التي تجرها الحيوانات لم تعد وسيلة متاحة للجميع للتنقل، لخطورة الحركة وللاستهداف المتكرر للطرقات والشوارع، الأمر الذي جعل من عمليات النزوح وسيلة لاصطياد المدنيين الذين أجبروا على الخروج من منازلهم.

توفير المساعدة والرعاية[14]: أجبر النازحون على الخروج من منازلهم دون تقديم أي مساعدة طبية أو غذائية، بل إنهم أجبروا على المرور من أمام نقاط تفتيش عسكرية تحيطها الدبابات والآليات العسكرية، وتعرض المئات منهم للتفتيش والاعتقال والاعتداء من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، فيما تعرض معظم النازحين للتهديد والترويع[15] خلال نزوحهم في ظروف لا إنسانية، الكثير من المرضى وكبار السن الذين يتلقون الرعاية الطبية في المنازل لم يتمكنوا من أخذ مستلزماتهم الطبية معهم، الأمر الذي أدى إلى تدهور حالتهم الصحية ووفاة آخرين نتيجة نقص الرعاية الطبية، ومع نزوح أكثر من مليون فلسطيني إلى محافظة رفح، يفتقر النازحون/ات للحد الأدنى من الرعاية الطبية الملائمة، خاصة وأن المستشفيات في رفح تشهد تكدس غير مسبوقٍ للمرضى والجرحى، نتج عنه نسبة إشغال عالية للأسرة في جميع الأقسام الطبية، والتي وصلت حسب وزارة الصحة إلى 279%، وهو ما يفوق قدراتها، ويخلق حاجة كبيرة لتحويل آلاف المرضى والجرحى للعلاج خارج القطاع.

إفادة م. س، يبلغ من العمر (38) عاماً، متزوج وعائلته مكونة من (5) أفراد من بينهم (3) أطفال، ويسكن في منطقة حمد شمال غرب خان يونس:

منذ بدء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في أكتوبر 2023، كنت أشعر بالخوف الشديد وأنا متواجد في شقتي في مدينة حمد نتيجة القصف المتكرر للمنازل السكنية دون تحذير مسبق، وكنت أشعر بالخوف أكثر على أسرتي ووالدي ووالدتي المريضين والمقيمان معي، ... كانت والدتي المريضة تتلقى العلاج في المنزل وهي مقعدة تعاني من الحساسية والسكر والقلب، وكان لها سريرها الطبي وكرسي مساعد لقضاء الحاجة، وأدوات طبية أخرى مثل جرة أوكسجين لمساعدتها على التنفس، وجهاز بخار يعمل بالكهرباء، بالإضافة إلى أجهزة فحص الضغط والسكر ونسبة الأوكسجين في الدم، وكانت تأخذ مجموعة من الأدوية الضرورية، ولكن بعضها فقد من الأسواق بعد فترة من العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، بتاريخ 2023/12/03، أجبرنا على إخلاء مدينة حمد بشكل سريع بعد قصف عدد من الأبراج السكنية من حولنا، وتلقي عدد كبير من السكان رسائل تهديد وأوامر للإخلاء الفوري، لم نتمكن من أخذ ما يلزمنا من احتياجات، وأجبرنا على السير على الأقدام لمسافة طويلة للانتقال إلى منطقة حي الأمل لعدم توفر سيارات للنقل، انتقلنا بصعوبة إلى منزل شقيقي في حي الأمل، وفوجئنا عند وصولنا في وقت متأخر من الليل بأن منطقة حي الأمل أيضا مهددة من قبل قوات الاحتلال، قضينا تلك الليلة وسط حالة من الخوف والارتباك، ولم نعد نعرف أين نذهب بأطفالنا وبوالدتي ووالدي المريضان، وفي صباح يوم الاثنين الموافق 2023/12/04، انتقلنا إلى منطقة البركسات (مستودعات ومخازن الوكالة غرب محافظة رفح)، أنا وأسرتي وإخوتي، وكانت المستودعات التي لجأ إليها الناس مغلقة ولا تستوعب نازحين جدد، بدأت في شراء أخشاب وقط من النايلون لاستخدامها في إنشاء خيام في محيط مقر مخازن الوكالة، وهي مناطق مفتوحة وعبارة عن كثبان رملية لا يوجد فيها شيء سوى الرمال، وعلى الفور بدأنا في إنشاء الخيام لتأوينا مع صغارنا، وكان في المنطة مئات الأسر الذين ينشئون هم أيضاً خياماً لتؤويهم، بقيت والدتي المريضة في العراء لعدة ساعات إلى أن تمكنا من نصب جزء من الخيمة، وبعدما سكنا فيها، كانت الظروف غاية في الصعوبة لقد عانينا وعلى وجه الخصوص والدتي من حرارة الخيمة التي كانت مرتفعة جداً في ساعات النهار، ومنخفضة جداً في ساعات الليل، والماء كان شحيح لا سيما مياه الشرب النظيفة، وكان دخان الأخشاب والورق والنايلون الذي كنا نستعمله في إشعال النار لطهي الطعام يؤثر على تنفس الجميع، ولم تكن الوسائل الطبية المساعدة في حوزتنا نتيجة خروجنا المفاجئ ودون إعطائنا الوقت الكافي للخروج من منازلنا وبتاريخ 2023/12/20، تدهورت حالة والدتي الصحية نتيجة نقص العلاج والرعاية الطبية، كما حرمت من الغذاء الصحي والمناسب خلال فترة نزوحنا

14 المادة 18 من الاتفاقية الرابعة لجنيف لعام 1949: تنص هذه المادة على حماية الأشخاص المدنيين وتوفير الرعاية الطبية والإجلاء الآمن لهم في حالات النزاعات المسلحة.

15 يتمتع السكان المدنيون بحماية عامة من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية (المادة 13). ومن المحظور أيضاً " أعمال العنف أو التهديد بها الرامية أساساً إلى بث الذعر بين السكان المدنيين.

إلى مدينة رفح، قمنا بنقلها إلى النقطة الطبية في مخازن الوكالة، ومن هناك جرى تحويلها إلى مستشفى أبو يوسف النجار في رفح، ونظراً لسوء حالتها الصحية توفيت فور وصولها إلى المستشفى.

المناطق الإنسانية: انعدام الأمن وتدهور الأوضاع الإنسانية

تشير المناطق الإنسانية في الحروب إلى المناطق التي تحاول القوى المتحاربة حماية المدنيين والمرافق المدنية فيها من الأضرار الناجمة عن النزاعات المسلحة، وتشمل هذه المناطق المستشفيات، والمدارس، وأي أماكن يتم اتخاذها كمراكز للإيواء واللجوء، ويجب أن تتوفر فيها عدة شروط لحماية واحترام حقوق الإنسان وكرامتهم خلال عمليات الإخلاء وعدم تعريضهم للتهديد أو الضغط أو الاعتداء، ويجب على الأطراف المتحاربة الامتناع عن اتخاذ إجراءات تعتبر عقوبات جماعية ضد المدنيين[16]. وهذا ما يتناقض تماماً مع سلوك قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تواصل هجومها العسكري وتدمر البنى التحتية وتستهدف المستشفيات والمدارس بشكل ممنهج، مع فرضها لحصار خانق على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، ما أدى إلى خلق أزمة إنسانية غير مسبوقة، مع شح إمدادات الغذاء والماء والدواء، ونزوح غالبية سكان القطاع.

صدرت خلال هذه الفترة أوامر بتهجير السكان من مساحة قدرها 246 كيلو متراً مربعاً، ما يعادل 67% من مساحة قطاع غزة البالغة 360 كيلو متراً مربعاً. وبلغ عدد النازحين بحسب الأمم المتحدة حتى تاريخ مايوم 2024، ما يقرب من 1,7 مليون نازح يحتمون الآن في ملاجئ الطوارئ (ملاجئ الأونروا والملاجئ العامة)، أو المواقع غير الرسمية أو بالقرب من ملاجئ الأونروا ومواقع التوزيع وداخل المجتمعات المضيفة.

ويعاني النازحون من ظروف إنسانية متدهورة ومن خطر المجاعة وحرمانهم من الرعاية الصحية ووسائل النظافة، بسبب الحصار الخانق المفروض على القطاع واستهداف المشافي وإخراج جلها عن العمل، والقيود التي تفرضها قوات الاحتلال على وصول المساعدات، واستهداف المدنيين خلال محاولتهم الحصول على المساعدات. هذه الجرائم تعتبر جزء من خطة الإبادة الجماعية لسكان قطاع غزة التي يمارسها جيش الاحتلال بشكل منهجي منذ بدء العدوان على قطاع غزة.

تعني "المنطقة الآمنة" منطقة مؤقتة تهدف إلى المحافظة على سلامة المدنيين وحمايتهم وتجنيبهم الأعمال القتالية، ويجب أن تتوفر الشروط التالية لجميع المهجرين في "المنطقة الآمنة"[17]

- اتفاق الأطراف على الامتناع عن خوض الأعمال القتالية في هذه المنطقة أو محيطها واحترام طابعها المدني.
- تقديم الضرورات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، بما فيها الغذاء والمياه والمأوى، والنظافة الصحية، والمساعدة الصحية، والأمان، وتسهيل مرور البضائع والمساعدات.
- السماح للمهجرين بالتنقل بحرية والعودة طوعاً إلى أماكن إقامتهم في أقرب وقت ممكن.
- وقد يشكل التقصير في الوفاء بهذه الشروط الأساسية مخالفة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان.

فيما يلي نستعرض أهم شروط المناطق الإنسانية مقارنة مع الواقع الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي:

16الاتفاقيات الأربع لجنيف لعام 1949: تحظر هذه الاتفاقيات العقوبات الجماعية ضد المدنيين وتنص على ضرورة احترام حقوقهم وتوفير الحماية لهم أثناء النزاعات المسلحة.

البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف: تتعرض البروتوكولات الإضافية الأولى والثانية لعام 1977 لحماية المدنيين وتنص على حظر العقوبات الجماعية ضدهم.

العرف الدولي: يعتبر العرف الدولي المتبع في القانون الدولي الإنساني حظر العقوبات الجماعية ضد المدنيين وتوفير الحماية والرعاية لهم.

17 البيان الصادر عن رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: رؤساء الهيئات المعنية بالشؤون الإنسانية الصادر بتاريخ 16 نوفمبر 2023،

https://www.who.int/ar/news/item/18-07-1445-statement-by-principals-of-the-inter-agency-standing-committee--we-cannot-abandon-the-people-of-gaza

حماية المدنيين[18]: يجب أن تكون المناطق الإنسانية آمنة للمدنيين، ويجب أن تتخذ الاجراءات اللازمة لتجنب أي أذى لهم، وهذا على عكس ما قامت به قوات الاحتلال الاسرائيلي، حيث أجبرت السكان المدنيين على النزوح المتكرر، واستهدفتهم في مراكز الإيواء كالمدارس وفي الخيام وفي كل المناطق التي أعلنت أنها مناطق آمنة، كما أنها فرضت على السكان مساحة جغرافية محدودة من قطاع غزة متمثلة في مواصي رفح وخان يونس وهي مناطق تفتقر للخدمات والمياه والصرف الصحي والمرافق، ولا تحتمل الأعداد الكبيرة

بالنسبة إلى عمليات التهجير الناجمة عن أي نزاع مسلح دولي، فإن الأشخاص المهجرين بصفتهم مدنيين هم موضع حماية مفصلة للغاية من آثار الأعمال العدائية. فالبرتوكول الأول من اتفاقيات جنيف لعام 1949، يخصص لمسألة الحماية فصلاً مهماً (المادة 48 وما يليها). وفضلاً عن ذلك، يحق للسكان المدنيين الحصول على المواد الأساسية الضرورية لبقائهم على قيد الحياة (المادة 23 من الاتفاقية الرابعة، والمادة 70 من البروتوكول الأول). وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة إلى سكان الأراضي المحتلة (المادة 55 والمادة 59 وما يليها من الاتفاقية الرابعة، والمادة 69 من البروتوكول الأول). ولا يجوز من جهة أخرى ترحيل السكان خارج الأراضي المحتلة (30). وينتفع السكان المدنيون عموماً بالضمانات الأساسية المنصوص عليها في المادة 75 من البروتوكول الأول.

من المهجرين، الأمر الذي جعل من هذه المناطق بؤر لانتشار الأوبئة والأمراض وجعلتها وسيلة للعقاب الجماعي للمدنيين وزيادة معاناتهم في ظروف قاهرة ولا إنسانية.[19]

إفادة ج. ح، يبلغ من العمر (46 عاماً)، متزوج وعائلته مكونة من (7) أفراد من بينهم (5) أطفال، ويقيم في منطقة الفالوجا غرب مخيم جباليا بمحافظة شمال غزة:

... مع مرور عدة أيام على بداية العدوان على قطاع غزة في أكتوبر 2023، استهدفت قوات الاحتلال مربع سكني في محيط منزلي، وتعود المنازل المستهدفة لعائلة الشرافي وعائلة حميد وتسبب القصف بسقوط عدد كبير من الضحايا من بينهم النساء والأطفال، ومساء نفس اليوم، تلقيت اتصالاً على هاتفي النقال وكانت عبارة عن اسطوانة مسجلة تأمرنا بضرورة إخلاء محافظة شمال غزة، والتوجه جنوب وادي غزة، كما ألقت الطائرات الاسرائيلية مناشير تأمر بإخلاء المحافظة نفسها، والتوجه جنوب وادي غزة، حينها قررت وعائلتي البقاء، بسبب عدم وجود أقارب في تلك المناطق ولم نكن نعرف إلى أين سنذهب، ولكن القصف كان يزداد يوماً بعد يوم، وبعد تقريباً يومين، قصفت قوات الاحتلال مربع سكني آخر في حارة التلولي في معسكر جباليا ما تسبب في سقوط عدد كبير من الضحايا، وبعدها استهدفت مربع سكني آخر في محيط مفترق الشهداء الستة، واستهداف آخر لمنزل يعود لعائلة المبحوح و مسجد محمد الهندي، وجميع تلك الاستهدافات كانت في محيط سكني، وبدأ الخوف والقلق على حياتي وحياة عائلتي لا يفارقني، لقد كنت مرعوباً، عندها قررت الذهاب إلى جنوب وادي غزة، خاصة عندما قامت مدفعية الاحتلال بإطلاق قذائفها بشكل عشوائي تجاه مناطقنا السكنية، ومع متابعة الأخبار عرفت بأن قوات الاحتلال قد سيطرت على شارع صلاح الدين وفصلت شمال الوادي عن جنوبه، فقمت بالبحث عن وسيلة نقل للتوجه جنوب وادي غزة، ولكن لم أتمكن من إحضار وسيلة نقل لأن التكلفة المادية كانت تعادل قيمة دخلي الشهري، فقررت الذهاب سيراً على الأقدام برفقة زوجتي وأطفالي الـ (5)، وفي الطريق كنا نعاني من الإرهاق الجسدي النفسي بسبب كثافة إطلاق النار والقصف أثناء مشينا على الأقدام، وعند وصولي إلى مفترق الكويت الكائن على شارع صلاح الدين جنوب شرق مدينة غزة، شاهدت عدد كبير من المواطنين من بينهم الشيوخ والنساء والأطفال يمشون باتجاه حاجز عبارة عن حاوية حديدية مفتوحة من الجهتين (من ناحية الشمال وناحية الجنوب)، وموجود على منتصف شارع صلاح الدين، فتقدمت أنا وأسرتي حتى وصلناه وشاهدت آليات الجيش الإسرائيلي وجنود الاحتلال يعتلون السواتر الترابية في محيط الحاوية، وسمعت صوت القصف المدفعي بالإضافة إلى اطلاق الأعيرة النارية من الآليات العسكرية الموجودة، وكان جنود الاحتلال يستخدمون مكبرات الصوت خلال التحكم بعملية مرور المواطنين عبر المرور من خلال الصندوق الحديدي (الكونتينر)، وأمرونا برفع البطاقات الشخصية (الهوية)، وتوجيهها ناحية الشرق تجاه كاميرا كانوا قد نصبوها، وشاهدت جنود الاحتلال يطلبون من بعض الشباب التوجه ناحيتهم ووضع أيديهم خلف ظهورهم ويطلبون منهم الجلوس على الأرض، وفي

18 المادة 49 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 لاتفاقيات جنيف: تتعلق هذه المادة بحماية المدنيين وتوفير المساعدة الإنسانية لهم، بما في ذلك إجلاءهم إلى مناطق آمنة.

المادة 13 من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 لاتفاقيات جنيف: تنص هذه المادة على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين وتوفير الرعاية اللازمة لهم، بما في ذلك توجيههم إلى مناطق آمنة في حالات النزاعات المسلحة.

19 https://mezan.org/ar/post/46354

هذه الأثناء استطعت تجاوز الحاجز وتوجهت إلى مدينة دير البلح، وعند وصولي إلى هناك رحت أبحث في مراكز الإيواء في المدارس لمكان كي نبات فيه، ولكني لم أجد متسع، كانت المدارس مكتظة للغاية، فبقيت ليلة كاملة أنا وزوجتي وأطفالي بالشارع، ولم يكن معنا فراش ولا طعام، وفي صباح اليوم التالي قمت بإنشاء خيمة من النايلون والخشب في منطقة أرض النخيل في دير البلح، وعشنا في ظروف صعبة لا أستطيع وصفها، ولو كنت أعلم بصعوبة هذه الظروف لفضلت الموت في منزلي على النزوح إلى جنوب وادي غزة، لقد مرت علينا ليالي كنا نبات نرتجف حتى الصباح من شدة البرد القارص، وفي كل مرة كانت تتساقط فيها الأمطار كنت أقضي ليليتي أنا وزوجتي وأطفالي واقفين بسبب غرق الخيمة من مياه الأمطار، وعانينا من عدم توفر الطعام وارتفاع الأسعار بشكل كبير، وسوء الوضع الصحي، وانتشار الأمراض والأوبئة، لقد أصيب أطفالي بمرض الكبد الوبائي وذلك بسبب تلوث المياه وقلة النظافة الشخصية بسبب عدم توفر المياه للاستحمام، فقد كنت أحرص بالدرجة الأولى على توفير مياه الشرب، كل ذلك، وكانت قوات الاحتلال تقصف بين الحين والآخر بعض المناطق في محيط منطقة الخيم التي نسكنها، وكان يسقط شهداء ومصابين، ولكن كنت أفكر دائماً، أن من لم يمت من القصف سيموت في خيمته من الجوع والعطش والمرض، ونحن الآن ننتظر دورنا.

يعتبر المدنيون والأعيان المدنية محميون ولا يجب استهدافهم في جميع الأوقات، فالمادة 48 من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع تنص على ما يلي: " تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها، وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية." كما تنص المادة 51 (2) من ذات البروتوكول على أنه "لا يجوز أن يكون السكان المدنيون هدفاً للهجوم. وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية إلى بث الذعر بين السكان المدنيين أساساً". وقد أصبح هذان النصان جزءاً من القانون العرفي الدولي[20].

وهذا على عكس سلوك قوات الاحتلال التي تواصل استهداف مراكز الإيواء والمناطق الإنسانية التي حددتها بالقصف وإطلاق النار المتكرر ما أسفر عن مقتل العديد من المدنيين، فقد تكررت استهدافات قوات الاحتلال خيام النازحين ومراكز الإيواء، لا سيما في مواصي خان يونس، ومن بين تلك الاستهدافات على سبيل المثال لا الحصر، استهداف قوات الاحتلال خيام النازحين والنازحات بالقصف في تلك المنطقة، والتي سبق أن حددتها كمنطقة آمنة، بعدة قذائف مدفعية عند حوالي الساعة 4:30 فجر الأحد 2024/03/10، ما أسفر عن استشهاد 14 مدنياً/ة. كما أصيب العشرات بجراح، منهم مسنون ونساء وأطفال، والأمثلة كثيرة ولا مجال لحصرها. ومن الجدير بالذكر أن الضحايا نزحوا للمنطقة بناءً على أوامر تهجير إسرائيلية حددت المواصي كمنطقة آمنة، وطوال الأشهر الماضية كانوا يعانون من القصف المتكرر والبرد الشديد وشح المياه والمواد المختلفة، ويدلل استهداف الاحتلال هذه المنطقة ومناطق أخرى عديدة على عدم وجود أي مكان آمن في قطاع غزة، وأن قوات الاحتلال تجبر المدنيين والمدنيات على التجمع في أماكن محددة ثم تستهدفهم وتقتلهم بشكل مباشر من خلال عمليات القصف، وبشكل غير مباشر من خلال وضعهم في ظروف غير إنسانية وبدون أدنى مقومات الحياة، وتمنع عنهم الغذاء والدواء، وكل ما هو ضروري للبقاء على قيد الحياة.

حماية المرافق المدنية: منذ بدء العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة تعمدت قوات الاحتلال وعلى مدار الأشهر الماضية تدمير واستهداف المستشفيات والمراكز الصحية، والمرافق المدنية ومراكز الإيواء بشكل منظم، وما يجري يؤكد أنها تسعى إلى تدمير هذه القطاعات في إطار جريمة الإبادة الجماعية، ودفع السكان للنزوح وتفريغ المدن في قطاع غزة من سكانها، دون أي اعتبار للتدابير الطارئة الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 26 يناير/كانون الثاني الماضي؛ لمنع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. في وقت تستمر فيه قوات الاحتلال في استهداف المنازل السكنية على رؤوس ساكنيها، وحصارهم في مناطق أعلنتها كمناطق آمنة. حيث خرجت (32) مستشفى عن الخدمة بشكل كلي من أصل (35)، و(53) مركزاً صحياً، و(160) مؤسسة صحية، و(126) سيارة إسعاف.[21] كما تم استهداف أكبر مصنع للأدوية في قطاع غزة والمتواجد في دير البلح.[22]

---

[20] https://mezan.org/ar/post/46395\

[21] إحصائية المكتب الإعلامي الحكومي عبر صفحته التلجرام بتاريخ 2024/5/3.

[22] تصريح صحفي لبلدية دير البلح، بتاريخ 2024/4/20، عبر الرابط
https://www.facebook.com/photo?fbid=814813177344320&set=a.465231572302484&locale=ar_AR

إفادة س. م، تبلغ من العمر (25) عاماً، متزوجة وعائلتها مكونة من (7) أفراد، من بينهم (4) أطفال، تسكن قرب دوار الكويت في حي الزيتون في مدينة غزة:

... بعد مرور حوالي أسبوع من العدوان على غزة في شهر أكتوبر 2023، نزحنا إلى منزل خالي أكرم حسين الملح، بالقرب من كلية المجتمع في حي الزيتون جنوب مدينة غزة، وكان عددنا (20) فرداً، من بينهم (10) أطفال، وكنا طيلة الوقت نبقى في الطابق الأرضي بسبب القصف العشوائي للمنازل، وتحسباً لأي طارئ فقد يكون الطابق السفلي أسهل للهرب، بينما كنت برفقة ابنة خالي وأختي نتناول الطعام عند حوالي الساعة 16:30 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2023/10/18، في غرفة في الطابق السفلي، وكان ابن خالي حسين يلاعب ابنته غزل (11 عاماً) قرب نافذة الغرفة، فجأة أفقت وكنت ممددة على الأرض وكان الغبار يملأ الغرفة، ولكني استطعت رؤية ابنتي بنان على جانبي الأيمن، وعلى يساري ابنه خالي فاطمة وكان عليها عامود من الأسمنت يغطيها حتى رقبتها، ولكنها تحدثت وسألتني عن شقيقها حسين وابنته غزل، وبعد فترة قصيرة حصل انفجار آخر في المنزل، عندها فقدت وعيي وعندما استيقظت بدأت النداء على فاطمة ونظرت إليها ورأيت الدماء تسيل من رأسها وصرخت عليها ولكنها لم تستجيب، وكانت ابنتي بنان مدفونه تحت الردم ويظهر رأسها فقط، ولكنها كانت على قيد الحياة، وكانت تطلب مني رفعها من أسفل الركام والحجارة، وحاولت الوقوف ولكني لم أتمكن حيث كانت شظية أو حديدة كبيرة في ساقي اليسرى، وكان حجر كبير عليها وكنت أشعر بألم شديد في كل جسمي وحرق في يداي، وكنت أصرخ بصوتي ليساعدني أحد، لقد كان سقف المنزل قد سقط علينا، وكنت أحاول التحدث إلى ابنتي بنان حتى تبقى مستيقظة ولا تغيب عن الوعي، وبعد عدة ساعات سمعت صوت وصراخ من الخارج، هل هناك ناجين، فقلت أني وأبنتي أحياء، فقال لي شخص بأنه سيعود ويحضر آخرين لإخراجنا، ولم يغيب طويلاً، وعاد وكنت أسمع صوت طرق وتحطيم في الأسمنت الذي كان فوقنا، حتى استطاع الناس عمل فتحة صغيرة في السطح وأخرجوا أبنتي بنان، وبعد نصف ساعة تقريباً استطاعوا الوصول إلي، ورفعوني حتى وصلوا لسيارة إسعاف كانت متوقفة وتبعد عن المنزل مدة عشرة دقائق سيراً على الأقدام، ونقلوني إلى مستشفى الشفاء بغزة، وكانت عندها حوالي الساعة 22:05 من مساء اليوم نفسه، وضعوني على حمالة لونها برتقالي على الأرض وعرفت في المستشفى أنه لا توجد أسرة بسبب إمتلاء المستشفى بالجرحى، وبقيت عليها لمدة (3) أيام، وبعد إتمام اجراء الأشعة بأنواعها، أبلغني الأطباء بأن ساقي اليسرى المصابة يجب بترها من أسفل الركبة، ولكني رفضت، وكنت أبكي، إلا أن أحد الأطباء قال لي بأنه سيقوم بعملية جراحية لمحاولة إنقاذ ساقي ووضع البلاتين لتثبيتها ولكن سيكون الألم شديد لعدم توفر البنج (التخدير) الكافي بسبب نقص المادة نتيجة منع قوات الاحتلال إيصالها للمستشفى، وأن الألم سيكون شديداً، فقلت للطبيب بتحمل لكن إنقذ لي ساقي، ودخلت العملية، وخلالها حصل ما قاله الطبيب حين أفقت وهو يقوم بتركيب البلاتين الخارجي، وكنت أصرخ من شدة الألم، ولكن في النهاية أجريت لي العملية وركب الطبيب لي جهاز البلاتين، وأنزلوني في الطابق الرابع من المبنى التخصصي في المستشفى، ومع اقتراب قوات الاحتلال من مستشفى الشفاء، كان النازحون يغارون بالتدريج، إلى أن حاصرت قوات الاحتلال المستشفى، وبعد أسبوع من الحصار، سمعت جنود الاحتلال يأمروننا عبر مكبرات الصوت بالتوجه إلى مبنى الاستقبال المقابل للمبنى التخصصي، ولعدم وجود مصعد بسبب انقطاع الكهرباء، نزلت زحفاً على السلم من الطابق الرابع إلى الأسفل، وساعدني بعدها بعض النازحين الذين كانوا متواجدين في المستشفى على الانتقال إلى قسم الاستقبال، وبعد ذلك دخل جنود الاحتلال المستشفى وبقينا لمدة أسبوعين في خوف شديد وشح في المياه والطعام، خلالها كانوا قد دمروا مباني في المستشفى، وكنا مرعوبين، ودخل جنود الاحتلال علينا في الغرف، وكان أحدهم يسألنا باللغة العربية، ومعه جندي آخر يصوب فوهة البندقية نحو رؤوسنا، وسألني عما حصل معي، فأبلغته بأنني أصبت وأنا لم أفعل شيء، وكنت أبكي، وابنتي بنان كانت معي، وهربت من شدة الخوف واختبأت أسفل السرير، فقلت للجندي ابنتي خائفة أريدها عندي، فقام الجندي بإحضارها وبقيت بجانبي، فعاد للسؤال كيف أصبت، فأبلغته بأنني كنت بمنزل خالي وخلال تناولي الطعام قصف المنزل وأصبت، فرد علي قائلاً ما تقولي إحنا قصفنا، هذا إلي إنت فيه بسبب حماس، وأنت من متى هنا، وسألني إذا بعرف مخربين، أو أنفاق، من حماس، فأبلغته أنني اصبت ووصلت المستشفى للعلاج، وبعدي استجوبوا مصابين آخرين من الموجودين في الغرفة، وكانوا يدخلون ويخرجون للأقسام والمستشفى، وخلال تلك الفترة اعتقلوا جرحى ومرافقين ونازحين، وبقينا دون طعام لأكثر من ثلاث أيام وكنا نشرب المياه المالحة وغير الصالحة للشرب، وكانت الكهرباء مقطوعة عن المستشفى بالكامل، ... وليلية انسحاب قوات الاحتلال، وصل إلينا طواقم الصليب الأحمر ومنظمة الصحة العالمية والهلال، ونقلونا مساء يوم الأربعاء الموافق 2023/11/22، إلى مستشفى غزة الأوروبي.

توفير المساعدة الإنسانية: صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي من هجماتها المتعمدة ضد المدنيين والمدنيات منتظري المساعدات ومراكز الإغاثة في قطاع غزة، في استخدام ممنهج لسياسة التجويع كسلاح في الحرب، وارتكاب جرائم قتل جماعية ضد السكان في تكريس لجريمة الإبادة الجماعية المستمرة، فقد تكرر استهداف قوات الاحتلال منتظري المساعدات على طريق صلاح الدين وعلى شارع الرشيد جنوب مدينة غزة، ما تسبب باستشهاد وإصابة العشرات. وجاء ذلك رغم الإدانة الدولية الواسعة لعملية قتل جماعي

اقترفتها قوات الاحتلال ضد منتظري المساعدات على شارع الرشيد في 29 فبراير/شباط الماضي، وأسفرت عن استشهاد 118 مدنيًّا وإصابة 760 آخرين بجروح[23].

ويوم الخميس الموافق 2024/01/25 أقدمت قوات الاحتلال على قتل (20) مدنياً، وأصابت (150) أخرين بجروح على دوار الكويت

وفي صباح يوم الجمعة 15 مارس/آذار، أطلقت قوات الاحتلال النار تجاه العشرات الذين تجمعوا على شارع الرشيد غرب غزة بانتظار مساعدات، وقتلت ثلاثة منهم وأصابت آخرين بجروح. كما أطلقت فيها قوات الاحتلال عبر دباباتها وطائراتها المروحية والمسيّرة النار بكثافة تجاه آلاف المدنيين الذين تجمعوا قرب دوار الكويت على طريق صلاح الدين جنوب غزة. وأسفر إطلاق النار عن سقوط 20 شهيداً وأكثر من 155 مصاب في حصيلة غير نهائية وفق وزارة الصحة.[24]

وبهذا تستمر قوات الاحتلال باستهدافها للمدنيين والمدنيات خلال بحثهم عن الطعام لسد جوع عائلاتهم وأطفالهم. وتستمر فصول المجاعة الناجمة عن القيود الإسرائيلية والتي أسفرت عن وفاة 28 مدنياً/ة، خاصة من الأطفال نتيجة سوء التغذية والجفاف في مستشفى كمال عدوان ومستشفى الشفاء في غزة

"يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال (المادة 14). ومن ثم يحظر (...) مهاجمة، أو تدمير، أو نقل، أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة" (مثل المواد الغذائية والمناطق الزراعية والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري). "ومن المحظور أيضاً مهاجمة الأشغال والمنشآت الهندسية التي تتضمن قوى خطرة، أي السدود والجسور والمحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربية، إذا تسبب ذلك في إلحاق خسائر جسيمة بالسكان المدنيين" (المادة 15). "وتتمتع الأعيان الثقافية وأماكن العبادة بالحماية أيضاً" (المادة 16).

"وفي حال حرم السكان المدنيون من المواد الأساسية الضرورية لبقائهم على قيد الحياة (كالأغذية والمواد الطبية)، فإنه ينبغي تنفيذ أعمال الغوث ذات الطابع الإنساني والحيادي البحت وغير القائمة على أي تمييز مجحف" بموافقة الدولة المعنية.

[23] https://mezan.org/ar/post/46391
[24] https://mezan.org/ar/post/46401

الخلاصة والتوصيات

اتخذت قوات الاحتلال الإسرائيلي من الإجراءات والمناطق الإنسانية وحاجات المدنيين وسيلة لمواصلة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والعقاب الجماعي في قطاع غزة، وبأن عمليات التهجير الجماعي القسري لم يكن الهدف منها حماية المدنيين كما تدعي، بل كانت عبارة عن مصائد تقيمها بهدف إيقاع أكبر الخسائر في صفوفهم. كما استهدفت قوات الاحتلال المدنيين الفلسطينيين بشكل مباشر بقصف المنازل وتدميرها فوق رؤوس ساكنيها، وإزالة أحياء ومربعات سكنية بأكملها في معظم مدن القطاع واستهداف المستشفيات والمرافق العامة والبنى التحتيه، وخلال نزوحهم عبر الممرات التي ادعت بأنها آمنة نحو مناطق ادعت أيضاً أنها آمنة، وواصلت استهدافم بالقصف وإطلاق النار في الأماكن التي نزحوا إليها.

وبشكل غير مباشر، من خلال وضع السكان في ظروف غير إنسانية، حيث وجهتهم إلى أماكن تنعدم فيها أي مقومات للحياة، وحددت مساحات جغرافية ضيقة ليتوجهوا إليها، أصبحت مكتظة بالنازحين، وتعرقل وتمنع وصول المساعدات الإنسانية لهم، واستخدمت إمدادات المياه والغذاء والدواء كسلاح، وانتشرت المجاعة والأمراض، وأصبح اللجوء إلى المستشفيات في ظل استهدافها واكتظاظها لا يفيد بشيء، واستهدفت موظفي المنظمات والوكالات الدولية وطواقم الإسعاف والدفاع المدني العاملة في الميدان، كل ذلك أفضى إلى وفاة العديد من النازحين، ووضع الباقي على قائمة الانتظار، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وحتى هذا الوقت، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي جريمة الإبادة الجماعية بكل أشكالها، وتشن مئات الغارات يومياً عبر الجو والبر والبحر، وترتكب المزيد من الجرائم خلال عمليات التوغل المتكررة والهجمات البرية لمناطق مختلفة في قطاع غزة، يتزامن ذلك مع استهداف مناطق جديدة كرفح التي يتواجد فيها أكثر من مليون نازح بهدف إخلاءها وسط التهديد والتحذير، ومناطق أخرى كانت مسرحاً لعمليات قوات الاحتلال خلال الأشهر الماضية وبعد أن انسحبت منها وعاد جزء من السكان إليها، عاودت اقتحامها وتهجير أهلها كجباليا وبيت حانون.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يطالب المجتمع الدولي بالتحرك الجاد والفوري لإجبار دولة الاحتلال الإسرائيلي على وقف إطلاق النار والانسحاب من الأماكن التي تسيطر عليها، وإنهاء حصارها لقطاع غزة، وضمان احترام قوات الاحتلال للتدابير الاحترازية التي أقرتها محكمة العدل الدولية الخاصة بمنع ارتكاب إبادة جماعية بحق 2.3 مليون فلسطيني في قطاع غزة، ووقف توريد الأسلحة.

كما يطالب المركز المجتمع الدولي بضرورة الضغط على قوات الاحتلال، وهي القوة القائمة بالاحتلال، ضمان إدخال ووصول المساعدات الإنسانية من الغذاء والدواء والوقود اللازم لتشغيل المستشفيات والمرافق التي لا غنى عنها لحياة السكان، وبكميات تكفي لسد حاجتهم، وإتاحة المجال أمام المنظمات الدولية لمباشرة أنشطتها الإغاثية.

ويطالب المركز المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بملاحقة المسؤولين الإسرائيليين وكل من أمر بارتكاب جرائم بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، ويؤكد المركز أن عدم الإسراع في إصدار أوامر الاعتقال يعني أن مئات الآلاف من الأبرياء في قطاع غزة هم عرضة للموت.